Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

أثر العولمة على مكانة الدول الصغرى في النظام الدولي : قطر أنموذجا

The impact of globalization on the position of small States in the international Order: Qatar as a model

كريمة بكاي * Bekai Karima
مخبر السياسات التنموية والانتقال الطاقي -جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم-
Université Abdel Hamid Ibn Badis-Mostaganem
الإيميل: Karima.bekai.etu@univ-mosta.dz
الأستاذ المشرف: عبد الله بلغيث Abdullah Belghit
مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد بجامعة عبد الحميد ابن باديس –مستغانم-
الإيميل: Abdellah.belghit@univ-mosta.dz
المؤلف المُرسل: بكاي كريمة* bekai karima الإيميل: Karima.bekai.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام : 2021-03-08 تاريخ القبول : 2021-06-24

الملخص:

يعد موضوع السياسة الخارجية للدول الصغرى من المواضيع التي أخذت حيز الاهتمام الأكاديمي في الآونة الأخيرة، وذلك تبعا لفاعلية نشاطها الخارجي الذي لا يتماشى وحجمها الضئيل من المنظور الواقعي(القوة التقليدية)، نفترض في هذه الدراسة أن هناك طرق وأدوات تأثير جديدة توظفها الدول الصغرى في سياستها الخارجية، للظفر بموقع لها يوازي مكانة الدول الكبرى في النظام الدولي، وذلك باستغلال الفرص التي تتيحها العولمة، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية إمبريقيا، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي توصلنا للنتائج التالية : أضفت العولمة الشرعية على تحليلات الليبيرالية للسياسة العالمية في مقابل تحليلات الواقعية التي لا تملك تفسيرا لفاعلية دولة قطر في النظام الدولي ، وبالتالي وفرت مخرجات العولمة للدول الصغرى أدوات تأثير جديدة، تتجاوز الطرح المادي للقوة.

الكلمات المفتاحية: الدول الصغرى ؛ سياسة قطر الخارجية؛ المدرسة الليبيرالية، المدرسة الواقعية؛ العولمة؛ النظام الدولي.

: Abstract

The issue of the foreign policy of small states is one of the topics that have taken into academic attention recently, according to the effectiveness of their external activities, which are not consistent with their small size from the perspective of realistic (traditional force). We assume in this study that there are new methods and tools of influence that small states employ in Its foreign policy, to gain a position for them that parallels the position of the major states in the international order, by exploiting the opportunities provided by globalization, this study aims to test the empirical hypothesis, and by relying on the descriptive analytical approach, we came to the following conclusions: Globalization legitimized liberal analyzes of world politics in exchange for Realistic analyzes that do not have an explanation for the influence of the State of Qatar in the international order, and thus the outcomes of globalization have provided small states with new tools of influence .that go beyond the material projection of force

Keywords: Small states, Qatar's foreign policy ; Liberal school, realist school; Globalisation; International order .

مقدمة:

زادت في الآونة الأخيرة أهمية دراسة موضوع السياسة الخارجية للدول الصغرى، وذلك تبعا لمستوى فاعلية نشاطها الخارجي

الملفت للانتباه، والذي فند أغلب تحليلات المدرسة الواقعية، التي قللت من أهمية دراسة دور ومكانة الدول الصغرى في النظام الدولي، واكتفت فقط بسرد الاستراتيجيات الواجب إتباعها من طرف هذه الدول للحفاظ على بقاءها في النظام الدولي، فمنطق امتلاك القوة المادية -حسب الواقعية-والتي تتلخص في القوة العسكرية والاقتصادية، هو من يحدد مكانة الدول وترتيبها في النظام الدولي، ووفق التصور المادي للقوة فان الدول الصغرى تقع في ذيل التفاعلات الدولية، كما اعتمدت النظرية الواقعية (البنيوية) في فهما و تفسيرها للسلوك الخارجي للدول الصغرى على تأثير قيود البيئة الخارجية، وأهملت تأثير المتغيرات المحلية، خاصة ما تعلق بالعوامل الإدراكية.

رغم إجماع الباحثين في العلاقات الدولية، على أهمية القوة المادية كمحدد لتصنيف الدول في النظام الدولي، إلا أن المدرسة الليبرالية تجادل عكس ذلك، وترى بأن هناك متغيرات أخرى غير مادية جديرة بالدراسة والاهتمام، وهي مداخل جيدة لفهم و شرح السلوك الخارجي للدول الصغرى، وتعد هذه المتغيرات من مخرجات العولمة، التي منحت الدول الصغرى فرصا للتأثير والمبادرة الخارجية ، مثل التأثير في العالم الرقمي والاندماج في الاعتمادية الدولية ، و التأثير من منبر المؤسسات الدولية. حيث أشار كل من جوزيف ناي وروبيرت كيوهن، إلى أهمية المؤسسات الدولية بالنسبة للدول الصغرى، فمن خلالها لا تحتاج هذه الدول إلى إنفاق من مواردها التقليدية المكلفة، وفي المقابل، يمكن أن يكون لهذه الدول تأثير يذكر في النظام الدولي، وذلك عبر توظيف قوتها الناعمة والتي ترتكز على جاذبية الأفكار أو الثقافة[1] ، و لمقاربة الموضوع أكثر سندرس أثر العولمة إيجابا أو سلبا على مكانة دولة قطر في النظام الدولي، باعتبار قطر من الدول الصغرى التي تطمح لأن تكون في دائرة الدول المهمة في النظام

الدولي، كما نميل في هذه الدراسة إلى اعتماد طرح المدرسة الليبرالية الذي يتماشى والواقع الدولي .

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة إيجابية بين متغير العولمة وتأثير الدول الصغرى في النظام الدولي، لذلك تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها: **إلى أي مدى ساهم متغير العولمة في التأثير على مكانة الدول الصغرى في النظام الدولي؟**

و بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، سنحاول الاجابة على الاشكالية واختبار الفرضية التالية: **كلما استغلت الدول الصغرى مخرجات العولمة ووظفتها في سياستها الخارجية كلما زادت فرص تاثيرها و اندماجها في السياسة العالمية.**

ولتحليل الموضوع قسمنا الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول:العولمة ومكانة الدول الصغرى في النظام الدولي(جدل نظري)

المبحث الثاني: أثر العولمة على مكانة قطر في النظام الدولي

المبحث الأول: العولمة ومكانة الدول الصغرى في النظام الدولي(جدل نظري)

بداية، قبل الخوض في الجدل النظري حول دور الدول الصغرى في النظام الدولي وعلاقة ذلك بالعولمة، لابد من التوقف أولا عند جدلية تراجع دور الدولة القومية، ككيان سياسي شرعي ووحيد، مقابل ظهور فواعل من غير الدول تنافس مكانة الدولة القومية في النظام الدولي، وهذا يعتبر من أكثر التحديات التي واجهت مناصري الدولة القومية، وسنتتبع هذه الجدلية كمدخل لفهم ظاهرة العولمة.

المطلب الأول: العولمة(بقاء الدولة أم أفولها)

انقسم الدارسون والمحللون بين داعم لبقاء الدولة كمرتكز في السياسة الدولية في ظل العولمة، وبين رافض لذلك ومؤيد لتراجعها وأفولها. و لكل تيار حججه. تطرق الباحث معمري خالد لهذا النقاش ورأى بأن هناك تياران فكريان متناقضان تماما حول مصير الدولة الوطنية في ظل العولمة وهما[2]

الفرع الأول: تيار النهاية الوظيفية للدولة(التشاؤميون)

يركز هذا التيار على التقلص المتزايد في سيادة الدول، وبأنها صارت أقل قدرة على إنجاز وظائفها التقليدية. ومن الذين تنبأوا بهذا المصير المحتوم للدولة الوطنية، إيمانويل كانط في كتابه "السلام الدائم" في 1795، وكتابات كل من كارل ماركس، برتراند راسل خلال الخمسينيات والستينيات القرن 20 [3]، كانت هذه الأعمال-يقول سيد أحمد قوجيلي-بادرة سيل عارم من المشروعات

التي تدعو إلى تجاوز الدولة كتنظيم سياسي لمصلحة هيئات ومنظمات أكبر تكون كقاعدة لتحقيق السلام الدولي [4].يمكن القول، **في ظروف العولمة** ، أدت مجموعة من التطورات المادية إلى تقليص مدى سيادة الدول، وهو العنصر الجوهري لأي وحدة سياسية، **وأصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة** من قبيل، الشركات العالمية و الاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية، ومشكلات البيئة العالمية والتجارة العالمية بالأسهم والسندات، ... [5] ناهيك عن التهديدات اللا تماثلية، باختصار، تلاشي مفهوم الدولة الوستفالية القائمة على مبدأ السيادة.

الفرع الثاني:تيار التطور الوظيفي للدولة (المتفائلون)

على الرغم من أن العولمة وضعت حدا للسيادة، فإنها لم تنذر بعد بنهاية نظام الدولة[6]، وهذا هو التفاؤل الذي يبديه أنصار هذا التيار، بمستقبل الدولة الوطنية، على الرغم من كل التحولات التي مست جميع الميادين، إلا أن هذه التحولات حقيقة، لا تعني نهاية الدولة[7]، وفي هذا السياق، يؤكد سيد أحمد قوجيلي، أن **الدولة أكثر مرونة مما يفترض المتنبئون بزوالها، وأنها قادرة على تجديد نفسها وإعادة إنتاج الميكانيزمات التي تمنحها القدرة على التكيف مع الأوضاع المستجدة،** ويضيف، بأن الدول كانت في الماضي وتواصل في الحاضر-حسب كرازنر Stephen D.Krasner)- تأدية **ثلاث وظائف حاسمة** لا تستطيع أن تقوم العولمة من دونها[8]:

1-تأسيس البيئة القانونية و المؤسساتية للفواعل غير الدول.

2-حماية الدوائر المحلية من التأثير السلبي للمعاملات الدولية.

3-تحديد القواعد التي تحكم حركة السلع ورأس المال والأشخاص عبر الحدود القومية.

وفي خضم هذا الجدل بين نهاية الدولة واستمرارها في ظل العولمة، ظهر تيار وسطي يسمى بالتيار التحويلي، يجمع بين أهمية العولمة والدولة على حد سواء . وذلك كما يلي:

الفرع الثالث: أنصار الاتجاه التحويلي(التحويليون)

يدعو هذا التيار إلى ضرورة تكيف الدولة مع شروط العولمة، و بدل تبني سردية نهاية الدولة ، ينطلق أنصار هذا الاتجاه من فرضية مفادها أن الدولة تصنع العولمة والعولمة تصنع الدولة وتُحولها إلى دولة "تنافسية"، حيث يقر التحويليون بالدور الذي لعبته الدولة في خلق العمليات المرتبطة بالعولمة، وذلك عبر التزامها بالسياسات الاقتصادية الليبيرالية الجديدة [9]، إذن وفق هذا الطرح نستنتج أن هناك علاقة تأثر و تأثير إيجابية بين العولمة والدولة، فظروف العولمة هي عوامل محفزة لاستمرار الدولة وفق شروط جديدة تتجاوز المفهوم الويستفالي.

بمعنى أدق، تتنافس دول اليوم على استغلال فرص العولمة، لبلوغ الرفاه، من خلال السباق على جذب الاستثمار الأجنبي[10]، خاصة بالنسبة للدول الصغرى . حيث يجادل كرازنر - بأنه **كلما زادت درجة انفتاح الدولة على النظام التجاري الدولي، كلما زاد مستوى إجمالي الدخل الاقتصادي،** وتنطبق هذه الفرضية حسبه، على جميع الدول بغض النظر عن حجمها أو المستوى النسبي لتطورها، بحيث تمنح التجارة الدولية، الدول الصغيرة رفاهية أكبر نسبيا من الدول الكبرى[11]. امبريقيا، نستطيع أن نقول أن فرضية كرازنر محققة، فدرجة الرفاه الذي وصلت إليه دول صغيرة مثل الكويت وقطر والامارات العربية، تثبت فعلا فاعلية **الانفتاح** على النظام التجاري الدولي.

المطلب الثاني :المدرسة الواقعية(لا اعتراف بالدول الصغرى)

تُجادل كريستين إيجيين Kristin A.Eggeling ، بأن الدول الصغيرة يُنظر إليها على أنها بعيدة كل البعد من أن تصبح جهات فاعلة قوية في النظام الدولي، وذلك بالنظر إلى افتقارها نسبيا إلى موارد القوة المادية[12]، وتتقاسم وجهة النظر هذه، المدرسة الواقعية بروافدها جميعا، فعلى سبيل المثال، يرى كينيث وولتز Kenneth Waltaz ، أن السياسة الدولية تُحرك من طرف القوى الكبرى ولذلك وجب التركيز فقط عليها لأنها بمثابة، الأجزاء الرئيسية التي تحدث الفرق الواضح والمؤثر في تفاعلات النظام الدولي، وفي المقابل، يرى أنه من السخافة بناء نظرية للسياسة الدولية قائمة على الدول الصغرى[13].

إذن، استنادا للتوزيع الهيكلي للقوة –من المنظور الواقعي-فإن الدول الصغرى تقع في ذيل التفاعلات الدولية، فهي وفق التصور المادي للقوة غير مؤهلة بأن تتبوأ مكانة لها دورها وتأثيرها في النظام الدولي، قد يبدو هذا الحكم مبدئيا منطقي. **فمنطق الأناركية في النظام الدولي يحتم على الدول امتلاك القوة والصراع من أجل زيادتها وتحسينها** [14] ، بينما هذا يستعصي على الدول الصغرى، التي تفتقر لمقومات القوة من أساسها، وفي خضم ذلك، أقصى ما تقوم به الدول الصغرى في النظام الدولي هو السعي لحفظ بقائها .

من جهة أخرى، و كطرح معاكس وناقد لما سبق ذكره ، يرى فواز جرجس، أن للدول الصغرى، قدرة على رسم علاقتها مع الدول العظمى، وذلك يتوقف على **وجود شروط وظروف معينة**، مثل السياق الهيكلي للحرب الباردة، فقد أدى التعميق في الاستقطاب الدولي بين الشرق والغرب إلى إعطاء أدوار جديدة للأطراف الفاعلة في العالم الثالث، فمكنتها من الحصول على تنازلات من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، **ومنحتهم هامش من حرية المناورة ومراكز مساومة قوية في تعاملها مع الدول العظمى**[15]. وبناء على ذلك، تعتبر العولمة أحد الظروف التي قلبت موازين السياسة الدولية إن صح القول. حيث يرى كريستين إيجيلين –في سياق العولمة- **أن العلاقة بين الحجم والقوة والنفوذ، تماهت لتحل محلها مجموعة من الأدوات والممارسات البديلة، المفتوحة أمام الدول الصغيرة**[16]. وهذا اعتراف ضمني بحجم التحولات السياسية التي مست النظام الدولي من قبيل إعلاء دور الأبعاد القيمية وتراجع دور الأبعاد المادية.

المطلب الثالث: المدرسة الليبرالية(العولمة كمدخل لتأثير الدول الصغرى في النظام الدولي)

تمثل العولمة بالنسبة لليبراليين كنتيجة نهائية لعملية تحويلية طويلة الأمد مرت بها السياسة العالمية ، وهم يرون حسب – جون بيلس و ستيف سميث - أن العولمة في الأساس قد نسفت آراء الواقعيين في السياسة العالمية، حيث برزت فواعل من غير الدول لا تحصى وذات درجات متفاوتة من الأهمية، وفي المقابل يرون أن الدول لم تعد عناصر فاعلة في عالم اليوم كما كانت ذات يوم[17].

ترفض المدرسة الواقعية هذا الرأي، وتجادل، بأن العولمة لم تغير أهم سمات السياسة الدولية وهي التقسيمات السياسية للعالم إلى الكيانات المعروفة ب"الدول –الأمم"، كما لم تلغي أهمية التهديد باستخدام القوة أو أهمية توازن القوى، و تلخص أثر العولمة فقط على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، بينما لا يتجاوز أثر العولمة واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية [18]، فعلا، يبدوا،أنها قراءة واقعية، لأثر العولمة على السياسة الدولية، فقد ارتبطت العولمة في كتابات الليبراليين بالاقتصاد السياسي الدولي، والذي في خضمه احتلت الواقعية مقعدا خلفيا نسبيا، تاركة المجال لهيمنة المدرسة الليبرالية[19].

بالنسبة لموضوع الدول الصغرى، يمكن القول، أنها استفادت هي الأخرى من ظروف العولمة، وفي هذا السياق كتب جوزيف ناي(أحد رواد المدرسة الليبرالية) في مؤلفه "مفارقة القوة الأمريكية" ، بأن العولمة لعبت دورا مهما في منح فرصة التأثير خارج الحدود للدول الصغرى[20]، ويوافقه الرأي كريستوفر برونين Christopher S Browning ، حيث يقر هذا الأخير بأهمية العولمة كمدخل مساعد لتأثير الدول الصغرى في محيطها الاقليمي والعالمي على حد سواء [21]، ويضيف جوزيف ناي :"أن **ثورة المعلومات والاتصالات وما توفره من تكاليف متناقصة قد تتيح للدول الصغرى أن تقفز وتتخطى مراحل معينة من التنمية والتطور"**، وهنا يطرح ناي إشكالية حول تأثير ثورة المعلومات (كأحد مخرجات العولمة) على مستقبل القوة في العلاقات الدولية ويتساءل هل ثورة المعلومات ستسوي في القوة بين الأمم؟ أي هل ستخفض من قوة الدول الكبرى وتوسع من قوة الدول الصغرى [22]؟ وفي مكان آخر يجيب ناي على سؤاله ويقر بقوة الدول الصغرى[23].

رغم إيجابيات العولمة التي سردها ناي ، إلا أنه لا ننكر أن للعولمة أيضا جوانب سلبية ، فهي لا تعدو سوى وجه من أوجه الاختراق الصارخ للدول الصغرى، فإذا وازنا بين القيود والفرص التي توفرها العولمة، نجد أن قيودها فاقت فرصها. فعلى المستوى العربي مثلا؛ يبدوا أن العولمة تشكل تحديا للعالم العربي، وهذا ما عبر عنه الكثير من المحللين العرب الذين يدرجون العولمة في خانة التهديدات المحتملة، خاصة على المستوى الثقافي

والاقتصادي(خطر الثقافة الغربية، احتكار الشركات المتعددة الجنسيات والباقي من المحللين، بشيء من التفاؤل يدعون إلى تجاوز التحجج بقيود العولمة وتهديداتها والتركيز على فرصها[24].

انطلاقا مما سبق، سنحاول اختبار حجج كل من المدرسة الواقعية و الليبيرالية، من خلال إسقاط تلك الحجج على حالة قطر، و نتتبع من خلالها أثر العولمة-إيجابا أو سلبا- على مكانتها في النظام الدولي.

المبحث الثاني: أثر العولمة على مكانة قطر في النظام الدولي

استخدم أ.ت.كيرني A.T Kearny دليلا لقياس عولمة السياسة الخارجية للدول، واعتمد في دليله على عدد من المؤشرات من قبيل[25]:

-**مؤشر التكنولوجيا**: ويشير إلى عدد مستخدمي الانترنت أو مدى تقدم الدولة واندماجها في العالم الرقمي.
- **مؤشر الاندماج السياسي العالمي**: ويشير إلى عضوية وتأثير الدول في المنظمات الدولية.
- **مؤشر الاندماج الاقتصادي العالمي**: ويشير إلى التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال.

من خلال هذه المؤشرات سوف ندرس مدى عولمة السياسة الخارجية القطرية ومدى اندماجها وتأثيرها في السياسة العالمية[26].

بداية، يجب أن ننوه إلى مسألة أن قطر من الدول الصغيرة الطموحة لتبوء مكانة لها تأثيرها ودورها في النظام الدولي، عبر توظيف عدة استراتيجيات، أهمها استراتيجية" تكوين السمعة الدولية" وتحسين صورتها عالميا، مستفيدة بذلك من الفرص التي توفرها العولمة.

المطلب الأول: مؤشر التكنولوجيا والاندماج في العالم الرقمي

دعا "نيكولاس ويستكوت " Nicholas Westcott في مؤلفه بعنوان:(الدبلوماسية الرقمية :تأثير الإنترنت على العلاقات الدولية)، الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية بما في ذلك الدول والحكومات إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التي يوفرها الإنترنت إذا أرادوا أن يظلوا فاعلين [27]. و يبدوا أن قطر من أكثر الدول حرصا على استغلال فرصة الانترنت لبلوغ مراكز عالمية متقدمة في المجال الرقمي، وبلغة الإحصائيات، شغلت دولة قطر المرتبة الأولى عالميا في مؤشر انتشار الانترنت، والذي يقيس نسبة استخدام المواطنين للانترنت حيث حصلت على نسبة 100بالمئة، كما حلت دولة قطر في المرتبة الأولى عربيا وال26عالميا في مؤشر القوة التكنولوجية الصادرة عن مجلة "غلوبال فاينانس" العالمية، والذي يقيس أكثر الدول تقدما في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، **حيث تفوقت قطر على 41 دولة حول العالم من ضمنها دول كبرى مثل "الصين، إيطاليا، روسيا، تركيا**، ويعتمد مؤشر القوة الإلكترونية على أربع معايير في ترتيب الدول وهي[28]:

1-عدد مستخدمي الهواتف الذكية والانترنت.

2-شبكات تكنولوجيا الجيل الرابع للاتصالات بالمقارنة مع إجمالي عدد السكان.

3-درجة التنافسية الرقمية التي تقيس مدى الاستعداد لتطوير تكنولوجيات جديدة.

4-القدرة على استغلال الابتكارات الجديدة والبناء عليها.

على الصعيد الإعلامي، برزت شبكة الجزيرة كعلامة تجارية تنافس أشهر الماركات العالمية، إذ تبوأت المراتب الأولى عالميا من حيث التأثير والنفوذ[29]، فعلى سبيل المثال فازت قناة الجزيرة بجائزة "غلوبال العالمية" لأفضل قناة عربية لسنة2019، كما فازت شبكة الجزيرة الإعلامية بأربع من جوائز "ويبي" المرموقة في مجال الإعلام الرقمي لعام 2019[30].

سياسيا، ترى الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، أن شبكة الجزيرة أداة تستخدمها قطر كورقة مساومة في مفاوضاتها الخارجية، لمساعدتها في دفع جدول أعمالها على المسرح الدولي.[31] وفي ذات السياق، تجادل سارة بوليان، **بأن من أهم العناصر التي دفعت قطر الصغيرة إلى البروز الإقليمي والدولي هي شبكتها الإعلامية الجزيرة** [32]. ويمكن القول، أن إتباع القيادة القطرية إستراتيجية الصورة الذهنية والتعريف بقطر من خلال الإعلام، هو من متطلبات حفظ البقاء أيضا، فلولا شبكة الجزيرة لما عرف العالم قطر، فعلى سبيل المثال، لاقت قطر تعاطفا عالميا و مساندة دولية واسعة، على إثر أزمتها الأخيرة مع

دول الحصار الرباعي، و لنتصور أن قطر بدون هذا الذراع الإعلامي، هل كانت لتصمد في وجه الحصار؟

تجدر الإشارة، إلى أن شرارة هذه الأزمة كانت الكترونية في بادئ الأمر، أو ما يعرف " بالقرصنة السيبيرانية"، حيث تم اختراق شبكة الأنباء القطرية من قبل دولة الامارات العربية، وهذا ما يثبت فعلا، أن زمن القوة المادية ولى، ليترك المجال لنمط جديد من الحروب تتزعمه القوة السيبيرانية(الالكترونية)، وبالعودة إلى مؤشرات القوة الالكترونية التي وصلت إليها قطر عالميا، تستطيع هذه الدولة الصغيرة بناء ترسانة أمنية سيبيرانية، تجعلها في مصاف الدول الصغيرة القوية.

المطلب الثاني: مؤشر الاندماج السياسي العالمي:

يرى جون ايكينبيري أن استراتيجية "**مأسسة القوة**" "institutionalize power" عن طريق **انشاء ودعم المنظمات الدولية** من قبل القوى العظمى، هي بمثابة استراتيجية فعالة لتدعيم مكانة ومركز الدول في النظام الدولي، فعلى سبيل المثال انشأت الولايات المتحدة الأمريكية منظومتها المؤساساتية المتمثلة في (بريتون وودز، الأمم المتحدة،حلف الناتو...) كآلية جديدة لتفعيل مكانتها كقوة رائدة في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية [33]، وكآلية أيضا لإلزام الدول الأخرى من أجل الحصول على التوجهات السياسية المرجوة، وفي المقابل راهنت الدول الصغرى على تلك المؤسسات كطريقة لتقييد والزام الولايات المتحدة الامريكية[34]، وهو ذات التفسير الذي قدمته ، الليبرالية المؤسساتية بالنسبة لفاعلية الدول الصغرى ودورها في السياسة الدولية من خلال المؤسسات الدولية،و ذلك **عبر استثمار مواردها في توسيع المؤسسات الدولية كآلية لزيادة فاعليتها في التأثير في سلوك الدول الكبرى**[35]،

يمكن القول، أن قطر من الدول الصغرى التي وظفت إستراتيجية "مأسسة القوة" ولكن برؤية مخالفة، وبأسلوب ناعم يهدف لتقديم قطر كدولة مساهمة ومشاركة في تفاعلات السياسة العالمية، عن طريق دعم وتمويل الوكالات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، إذ تشير آخر الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى حجم المساعدات المالية التي تقدمها قطر سنويا لدعم البرامج الإنمائية الأممية، في سبيل تحقيق رؤية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

بلغة الإحصائيات، ساهمت قطر بمبلغ 100 مليون دولار لدعم البلدان الأقل نموا [36] ، وبلغ عدد الدول المستفيدة من مساعدات قطر الإنمائية نحو 140 دولة تصلها مساعدات قطر بالشراكة الأممية وهو ما جعل من **قطر الأولى عربيا والسادس عالميا في قائمة اكبر المساهمين** 2017 وحصلت الدوحة على ثقة المنظمة الدولية بعدما ساهمت بشكل مكثف في تحقيق رؤية الأمم المتحدة في التنمية المستدامة [37].

كما اغتنمت الدوحة فرصة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن في 2006 لمدة سنتين، وتبنت دبلوماسيتها آنذاك عدة ملفات من بينها الملف العراقي والملف الفلسطيني الإسرائيلي، هذا الأخير الذي أحرزت فيه نجاحا نسبيا[38]، كما تحدت قطر الولايات المتحدة الأمريكية في الملف الإيراني،حيث لم توافق على الضغط على إيران بشأن الملف النووي [39].

ومن مؤشرات اندماج قطر في السياسة العالمية، هو ا ستضافتها للعديد من المؤتمرات الدولية، بغية صناعة صورة جذابة للدولة على المستوى الإقليمي والدولي، فعلى سبيل المثال استضافت الدوحة قمة منظمة التجارة العالمية في نوفمبر 2001 ومن خلال هذه القمة حصلت قطر على دعاية دولية هائلة [40]، كما نظمت وزارة الخارجية القطرية" منتدى الدوحة2019" الذي انعقد تحت شعار"الحوكمة في عالم متعدد الأقطاب"،حيث ناقش المنتدى قضايا عالمية مختلفة من أبرزها (الأزمات في سوريا واليمن وليبيا وأمن الخليج ومواجهة التطرف..)[41]. كما تواصل قطر تنظيم المزيد من المنتديات والمؤتمرات الدولية التي تناقش مواضيع السياسة العالمية بشكل عام.

المطلب الرابع: مؤشر الاندماج الاقتصادي العالمي

تلعب العلامات التجارية القوية دورا مهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفق استراتيجية بناء الصورة الذهنية والسمعة الاقتصادية ، تمكنت قطر من الظفر بموقع

مميز وقوي على صعيد الاقتصاد العالمي، وساعدها في ذلك، جدارة القيادة القطرية في إدارة الثروة المالية واستثمارها في الخارج.

إحصائيا، حصدت قطر المرتبة الأولى في مؤشر الدول المحققة للنمو الاقتصادي خلال العشرين عام الماضية، كما حظيت الإنجازات الاقتصادية التي حققها الاقتصاد القطري طيلة فترة الحصار وفي السنوات الأخيرة باهتمام عالمي كبير ما جعل الدولة تصبح مناخاً جاذباً وقبلة آمنة للاستثمارات الأجنبية[42]. وفي ذات السياق، نشرت صحيفة "أمريكان كرونيكل" الأمريكية الشهيرة تقريرا عن أفضل بقاع العالم في الوقت الحالي من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية، وأشار التقرير إلى أن قطر هي الدولة الأولى في العالم التي تأتي على رأس قائمة هذه الدول[43]، و تملك قطر جهازا للاستثمار "تأسس 2005" ، يعد من اكبر الصناديق السيادية العالمية بحجم أصول بلغ 320 مليار دولار، وصنفه معهد صناديق الثروة السيادية الأمريكي في قائمة 2018 على انه عاشر أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم[44].

يمتلك جهاز قطر للاستثمار أصولاً مالية تتوزع على استثمارات واحتياطات مالية ضخمة تغطي كافة أرجاء المعمورة ، و تضم قائمة استثماراته المالية التي تقدر بمليارات الدولارات 29 استثماراً حول العالم ومن بينها بنوك عالمية كبرى مثل باركليز وكريدي سويس، بالإضافة إلى كونه أكبر مساهم في شركة "فولكسفاغن" العملاقة لصناعة السيارات الألمانية وذلك بحصة مالية قيمتها 9 مليارات دولار. كما يمتلك جهاز قطر للاستثمار سلسلة من الاستثمارات العقارية والفندقية في مختلف قارات العالم[45].

المطلب الرابع: نقد وتقييم حجج المدرستين (الواقعية-الليبيرالية)على ضوء المؤشرات السابقة

من خلال المؤشرات السابقة، وعند قراءتها للوهلة الأولى يتبادر إلى الذهن أنها إحصائيات مبالغ فيها، خاصة اذا تمت قراءتها بعدسة المدرسة الواقعية، و السؤال الذي يطرح نفسه كيف لدولة قزمية حسب توصيف "نورمان باوندز" ان تحقق مراكز عالمية متقدمة في مختلف الميادين بهذا الشكل؟ ، و الأكثر من ذلك، هو تحولها من دولة صغيرة تبحث عن مأوى لحفظ بقائها[46]، إلى دولة مانحة ودولة لها وزنها عالميا ، بل و تفوقها على دول كبرى اقتصاديا، حيث أضحت استثماراتها تغذي اقتصاد أوروبا .

حقيقة تعد هذه المؤشرات تحديا لافتراضات المدرسة الواقعية، خاصة ما تعلق بمحدودية تأثير ودور الدول الصغرى في النظام الدولي وفق التصور المادي للقوة، وربما هذا الإخفاق في التفسير أدى برواد من داخل المدرسة الواقعية-رواد النظرية الواقعية النيوكلاسيكية- إلى التفكير في متغيرات تفسيرية تزيح الضبابية عن افتراضات الواقعية بشكل عام، فنجد مثلا أن متغير القوة والذي هو النواة الصلبة للنظرية الواقعية قد طرأ عليه تعديل في المدلول، فعلى سبيل المثال، شدد النهج الواقعي النيوكلاسيكي على أهمية الأفكار كجزء لا يتجزأ من القوة [47]، تماشيا و التحولات الهيكلية التي مست النظام الدولي، كإعلاء للمعايير القيمية وتراجع المعايير المادية، ربما هذه التحولات خدمت المدرسة الليبيرالية ومنحتها صدقية التفسير، ومما تقدم يبدوا أن متغير العولمة كان مدخلا جيدا ساعد في بروز قطر عالميا، وجعلها رقما صعبا في تفاعلات النظام الدولي .

وفي المقابل، تعد حالة قطر استثناء، فلا نستطيع تعميم فرضية أثر العولمة إيجابا على دور وتأثير الدول الصغرى في النظام الدولي، على باقي الدول الصغرى الأخرى، لأن العولمة بمثابة متغير وسيط(مساعد) وليس متغير مستقل، فعلى سبيل المثال إذا قمنا بتشريح محددات السلوك الخارجي لدولة قطر، نجد أن المتغيرات المحلية توفر لنا تفسيرا قويا للسياسة الخارجية القطرية، والتي تتلخص في عاملين أساسيين هما عامل القدرة المالية، والعامل الثاني يتمثل في قوة تصور وإدراك صانع القرار الذي نجح في إنتاج القوة الناعمة لبلاده مستغلا كل الفرص التي وفرتها العولمة .

و ما يدعم الطرح السابق، هو ملاحظة السلوك الخارجي لدولتين صغيرتين لهما نفس المتغيرات المحلية، على سبيل المثال قطر والكويت، فبالرغم من وجود خصائص مشتركة إلى حد ما متطابقة بينهما، إلا أنه هناك فرق شاسع من ناحية حجم النشاط و مستوى المبادرة الخارجية، وبالتالي يصعب تعميم فرضية أثر العولمة إيجابا على مكانة الدول الصغرى في النظام الدولي، على باقي الدول الصغرى، و التي تتباين في استجابتها

للقيود الخارجية، وذلك تبعا لمحدداتها الداخلية، **وبالتحديد عامل إدراك صانع القرار.** الهوامش:

خاتمة:

من خلال العرض السابق لموضوع أثر العولمة على مكانة الدول الصغرى في النظام الدولي، توصلنا للاستنتاجات التالية:

1-دار جدل واسع حول مصير الدولة القومية في ظل العولمة، وانقسم المحللون بين داعم لبقاء الدولة و بين رافض لبقائها، و رغم الحجج المختلفة المقدمة من الطرفين، ظهر ت مجموعة ثالثة تنادي بتجاوز تلك الحجج، واعتماد مقاربة وسطية "تحويلية" تخرج الدولة القومية من مأزق الأفول، عبر تكيفها مع شروط العولمة، واستمرار أداء وظائفها وتحولها إلى دولة تنافسية، و ذلك بتبنيها لأساسيات الليبيرالية الجديدة . و يمكن القول ، أن ظروف العولمة حفزت **فئة** من الدول الصغرى للتنافس على تبوء مكانة إقليمية ودولية .

2- أضفى متغير العولمة، الشرعية على تحليلات المدرسة الليبيرالية للسياسة العالمية الراهنة،في مواجهة تحليلات المدرسة الواقعية، خاصة ما تعلق بتفسير السلوك الخارجي لعينة من الدول الصغيرة، الطموحة لتبوأ مكانة لها دورها وتأثيرها في النظام الدولي، حيث يشير الواقع الدولي إلى وجود نشاط خارجي معتبر لهذه الدول، التي استفادت من فرص العولمة المتاحة، وبالتالي في ظل العولمة تم تجاوز الطرح الواقعي الذي يعتمد على المفهوم التقليدي للقوة .

3-إمبريقيا، تعد حالة قطر تحديا للمدرسة الواقعية، فمن خلال المؤشرات السابقة الذكر يمكن القول أن قطر استطاعت بناء "صورة ذهنية " بارزة، وأضحت هذه الدولة الصغيرة من أكثر الدول شهرة واستقطابا في العالم، حيث تفوقت في المجال التكنولوجي والإعلامي، وتمكنت من خط علامتها التجارية في المجال الاقتصادي العالمي و حضورها البارز على مستوى السياسة العالمية. وبذلك توفر لنا المدرسة الليبيرالية تفسيرا مقنعا لفاعلية الدول الصغرى في النظام الدولي .

[1] -Robert O.Keohane,Joseph.S.Nye,**Power and Interdepenense**, 4th ed,Boston:Little Brown,2012,p.217

[2]- خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد 11سبتمبر**، (مذكرة ماجيستير) ، الدراسات الأمنية والاستراتيجية،جامعة باتنة، الجزائر ، 2007-2008، ص.35.

[3]- خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص.35.

[4]- وكمثال عن هذه المنظمات ، يرى قوجيلي في موضع آخر، أن عملية التكامل الأوروبي عند الوظيفيين الجدد (أحد أنصار نظريات التكامل والاندماج)،أصبحت القفاز الذي يخوضون به نزالهم مع الدولة القومية والنظرية الواقعية، فبناء على دراساتهم لمسار التكامل الأوروبي،لاحظ الوظيفون الجدد، أن التفسيرات الواقعية للسياسة العالمية المبنية على مفاهيم توازن القوى والتحالفات و فواعلية الدول كانت تبسيطا مفرطا للواقع،وخاطئة كليا. للمزيد أنظر: **سيد أحمد** قوجيلي، الصراع على تفسير الحرب والسلم : دراسة في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018 ، ص ص. 240-245.

[5]- **جون** بيليس، **ستيف** سميث، عولمة السياسة الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربيةالمتحدة، 2004، ص.44.

[6]- **جون** بيلس، **ستيف** سميث، مرجع سبق ذكره،ص.46.

[7]- **خالد** معمري، مرجع سبق ذكره، ص.35.

[8]- **سيد أحمد** قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 266-267.

[9]- **جوانيتا** إلياس، **بيتر** سيتش، أساسيات العلاقات الدولية ،تر: محي الدين حميدي، ط1، دار الفرقد، دمشق، 2016،ص ص 186-187.

[10]- **جوانيتا** إلياس، **بيتر** سيتش، المرجع نفسه، ص.186.

[11]-Stephen.D.Krasner, **State Power and The Structure of International Trad** ,In :Richerd Little and Michael Smith, **Perspective On World Politics** ,Third Edition,(London:routledg,2016),p81

[12]- Kristin A .Eggeling **,"**Cultural diplomacy in Qatar : between virtual enlargement, national identity construction and elite" , **International journal of cultural policy** , volume 23 , 2017,issue 6, p 10

[13]- Kenneth Waltaz,**Theory of International Politics**,Addison-wesley,1979,p72

[14]- Hans Morgenthau,**Politics Among Nations :The Struggle for Power and Peace**,New York :Alfred Knopf,1973, p.17

[15]- **فواز** جرجس، النظام الإقليمي العربي والعلاقات العربية بالقوى العظمى، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، أبوظبي، 1997، ص.8.

[16]- Kristin A .Eggeling,Op.Cit,p10

[17]- **جوانيتا** إلياس، **بيتر** سيتش، مرجع سبق ذكره ، ص.253.

[18]- المرجع نفسه ، ص ص.11-12.

[19]- المرجع نفسه،ص.174.

[20]- **جوزيف** س .ناي (الإبن) ، مفارقة القوة الأمريكية ، تر:محمد توفيق البجيرمي ، مكتبة العبيكان، الرياض ، 2003 ، ص 127.

[21] -Christopher S Browning," Small, Smart and Salient ? Rethinking Identity In the Small States Literature", **Cambridge Review of International Affairs**,Vol:19,N:4,December 2006,p679

[22] - **جوزيف** س .ناي (الإبن) ، مرجع سبق ذكره، ص. 127.

[23]- يرى جوزيف ناي،أن القوى العظمى اليوم أقل قدرة على استخدام موارد القوة التقليدية لتحقيق أغراضها ،مما كانت عليه في الماضي ، في العديد من القضايا، وفي المقابل، أصبحت الدول الصغرى أكثر قوة وذلك باعتمادها على أدوات القوة الناعمة ، أنظر:

-Joseph S .Nye ," Soft power" , **Foreing Policy** , NO .80 ,1990,P160

[24]: **بهجت** قرني، **علي الدين** هلال دسوقي، السياسات الخارجية للدول العربية : تحدي العولمة، تر: أحمد مختار الجمال،ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2016، ص ص. 106-107.

[25]- نقلا عن، **بهجت** قرني، **علي الدين** هلال دسوقي، مرجع سبق ذكره ، ص. 107.

[26]- هناك خلط في استخدام مصطلحا السياسة العالمية والسياسة الدولية، أشار كل من جون بيليس وستيف سميث في مقدمة كتابهما "عولمة السياسة العالمية"(مرجع سبق ذكره، ص.4) إلى هذه النقطة، حيث برروا استخدام عبارة عولمة السياسية العالمية في عنوان الكتاب كمقاربة لكل ما يتعلق بالسياسة والنماذج السياسية في العالم ككل، عكس عبارة

السياسة الدولية التي تعبر عن ما يربط بين "الدول- الأمم" فقط، وهي العبارة التي تفضل المدرسة الواقعية استخدامها في تحليلاتها، كتعبير على مركزية الدولة ، وبناء على ذلك ، تم توظيف العبارتين في المقالة على حسب هذا الاختلاف في المدلول . وللمزيد حول توضيح هذه الفكرة أنظر: **سيد أحمد** قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص ص.193-201.

[27]- Nicholas Westcott **, Digital Diplomacy :the Impact of Internet on International relaitions** ,(London :Oxford Internet Institute research), ,2008 **,p 2.**

[28]- محمد الأندلسي، "**قطر الأولى عربيا في مؤشر القوة التكنولوجية**" ، جريدة الوطن، شوهد يوم:2020/04/15 ،من الموقع الالكتروني:
bit.ly/3hHykwd://http

[29]- **نواف** التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية: النظرية والتطبيق على نموذج قطر، ط1، الدار العربية للناشرون، بيروت، 2012 ، ص.83

[30]- للمزيد حول الجوائز التي فازت بها شبكة الجزيرة أنظر: الجزيرة تفوز بجائز" **غلوبال العالمية"لأفضل قناة عربية،شبكة الجزيرة الإعلامية**،شوهدفي:2020/03/14، من الموقع الالكتروني:

//bit.ly/3jCWGZF:http

[31]- **نواف** التميمي، مرجع سبق ذكره، ص.84

[32] -Sara Pulliam , **Qatar's Foreing Policy : Building an International Image**, University of California,2013,p6

[33] G. John Ikenberry, **After Victory Institutions,Strqtegic Restrqint,and the Rebuilding of Order After Major Wars** ,(Princeton,Nj :Princeton UniversitY Press ,2001),P9

[34]- **روز** ماري فوت،**نيل** ماكفرلين وآخرون، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف،تر:أحمد مالي ، الطيب غوردور،ط1،إي-كتب، لندن، 2016،ص.141.

[35]- سعاد محمود أبوليلى، "**الأبعاد النظرية لتفسير سلوك الدول الصغرى**"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد:18،العدد: 2، 2017ص .125

[36]- "**دولة قطر تجدد دعمها للجهود الانمائية لاقل البلدان نموا**" ، شوهد في: 2020/06/20، من الموقع الالكتروني:
//bit.ly/30Rcsrp:http

[37]- " **نقلة نوعية في الشراكة القطرية مع الأمم المتحدة**"، شوهد :2020/06/22 ، من الموقع الالكتروني:
bit.ly/3g744uc://http

[38]-**جمال** عبد الله، السياسة الخارجية لدولة قطر :روافعها واستراتيجياتها (1995-2013)،ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون ، الدوحة، 2014 ، ص.191

[39] -Andrew F. Cooper، Bessma Momani، **Qatar and Expanded Contours of Small . State Diplomacy,p124**

[40]- **جمال** عبد الله، مرجع سبق ذكره ، ص.159

[41]- حضر المنتدى قادة الدول ورؤساء الحكومات ووزراء وسفراء ،إضافة إلى نخبة من صناع القرار وأصحاب الفكر في مختلف الميادين، وعدد من ممثلي المؤسسات العالمية ومنظمات المجتمع الدولي، للمزيد أنظر : "**أمير قطر يفتتح منتدى الدوحة ويعلن اختيار محمد مهاتير شخصية العام**"، الجزيرة.نت شوهد:2020/07/08 من الموقع الالكتروني :
http://bit.ly/3hGLyJF

[42]- عبد الرحيم ضرار،" **قطر تستقبل العام 2019بالمركز الاول عالميا في النمو الاقتصادي**"، من الموقع الالكتروني:
bit.ly/2CDMuj8://http

[43]- **نواف** التميمي، مرجع سبق ذكره، ص ص.93-94

[44]-عبد الرحيم ضرار، مرجع سبق ذكره.

[45]-المكان نفسه.

[46]- تحافظ الدول الصغرى على بقائها في النظام الدولي، عبر توظيف استراتيجية مسايرة ركب الدول الكبرى(Bandwagoning)، و تتلخص هذه الاستراتيجية –حسب كينيث والتز- في قبول الدول

الصغرى لسياسات الدول الكبرى وعدم الاعتراض عليها، وفي حال حدث العكس ستتعرض للعقاب من طرف الدول الكبرى باعتبارها الأجزاء الرئيسية والمسيرة للنظام الدولي، وكمثال على ذلك (عراق صدام حسين)، أنظر:

-Kenneth Waltaz,Op.Cit,p.126

[47]- Nicholas K itchen ,"Systemic pressures and domestic ides :a neoclassical realist model of grand strategy formation" , **Review of international studie** , vol 36 , n 01 january 2010, p130